# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Shorouq** |
| **DATE:** | **22-April-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **280,000** |
| **TITLE :** | **Mohamed Shoeib, Former Head of EGAS in an Interview with Al Shorouq: International Oil Price Decline Is a Great Opportunity to Lift Energy Subsidies** |
| **PAGE:** | **09** |
| **ARTICLE TYPE:** | **General Industry News** |
| **REPORTER:** | **Ahmed Ismael** |

VANTAGE COMMUNICATIONS

TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

# PRESS CLIPPING SHEET

محمد شعيب الرئيس الأسبق لـ«إيجاس» فى حوار مع «الشروق»:

# انخفاض أسعار النفط عالميًا «فرصة من السماء» لإلغاء دعم الطاقة

■ زيادة سعر بنزين ٩٢ إلى ٣,٢٥ جنيه للتر.. وخفض بنزين ٩٥ إلى ٣,٧٥ يجعلها متوافقة مع الأسعار العالمية

■ أقترح تخلى الحكومة عن إمداد المصانع بالكهرباء والوقود وإسناد المهمة للقطاع الخاص

■ حجم السيولة الحكومية من الدولار سيحدد مستوى أزمة الطاقة فى فصل الصيف

محمد شعيب

**لخوف من عودة انقطاع الكهرباء خلال فترة الصيف المقبل، نتيجة نقص الوقود، أصبحت أزمة تشغل بال المسئولين عن الطاقة فى مصر، كما تقلق المواطن الذى تزعجه شدة الحر والظلام وتلف الأجهزة الكهربائية. كذلك تشكو المصانع من الأزمة التى تسببت فى خفض طاقاتها الإنتاجية، ما دفع الحكومة إلى التفكير فى السماح للقطاع الخاص باستيراد الغاز الطبيعى من الخارج لتزويد المصانع به، علاوة على استيراد الغاز المسال لحل أزمة انقطاع الكهرباء، وتحاور «الشروق» مع محمد شعيب، الرئيس الأسبق للشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، والخبير فى مجال الطاقة، للتعرف على مقترحات لحل أزمة الطاقة.**

إكتب ـ أحمد إسماعيل

«توفير السيولة الدولارية هو المحدد الأساسى لحجم أزمة الطاقة خلال الفترة القادمة».. هكذا بدأ محمد شعيب حديثه مع «الشروق» حول جهود الدولة فى الحد من أزمة نقص الطاقة، مشيرا إلى أن إنتاج مصر حاليا من الطاقة الأولية والتى تتمثل فى البترول والغاز الطبيعى «لا تكفى». وبحسب شعيب، فإن من المتوقع أن تفوق احتياجات مصر من الغاز الطبيعى الإنتاج «بشكل كبير» على حد تعبيره، وتوقع أن تصل احتياجات مصر من الوقود السائل ـ دون احتساب احتياجات قطاع الكهرباء ـ إلى نحو ٣٧ ألف طن من السولار و١٢ ألف طن من البوتاجاز وما يتراوح ما بين ١٧ إلى ١٨ ألف طن من البنزين يوميا، «نستورد نحو ٦٠٪ من استهلاك السوق المحلية من البوتاجاز، ونحو ٤٥٪ من السولار، و٢٥٪ من البنزين»، وفقا لشعيب، مضيفا أنه من المتوقع أن تصل احتياجات الكهرباء، خلال فترة الصيف القادم إلى ما يزيد على ١٥٠ مليون متر مكعب من الغاز والمازوت.

ووفقا لحسابات رئيس الشركة القابضة للغازات السابق، فإن فاتورة استيراد الغاز الطبيعى والمواد البترولية خلال فترة الصيف القادم، تختلف باختلاف كميات الوقود الموجهة إلى قطاع الصناعة، «وهل تريد الدولة تشغيل قطاع الصناعة بشكل كامل أم جزئى»، على حد قول شعيب، مشيرا إلى أنه فى حالة تشغيل الصناعات الضرورية والصغيرة فقط، ستحتاج الدولة إلى استيراد نحو ٤٥ ألف طن يوميا من الوقود السائل، (مازوت وسولار وبنزين) إضافة إلى الاستهلاك اليومى المعتاد من المواد البترولية، «أما فى حالة تشغيل قطاع الصناعة بكامل طاقته بالإضافة إلى الكهرباء، ستحتاج الدولة إلى استيراد نحو ٧٠ ألف طن يوميا من الوقود السائل، بالإضافة إلى الاستهلاك اليومى المعتاد، وهو ما يتطلب توفير نحو ١,٥ مليار دولار شهريا لتوفير احتياجات مصر من الطاقة»، على حد قول شعيب، مشيرا إلى أن الحكومة لا تستطيع توفير تلك المبالغ لاستيراد تلك الكميات من الوقود، «قطاع الكهرباء يحتاج وحده نحو ٢٠ مليون دولار يوميا لتوفير الوقود اللازم للقضاء على انقطاع التيار الكهربائى»، تبعا لشعيب.

وتعتمد محطات الكهرباء على نحو ٩٢٪ من توليد الطاقة الكهربائية على الوقود السائل، وترتفع فى فصل الصيف إلى ٩٥٪، وفقا لشعيب. «لابد على الشعب المصرى تحمل المعاناة لمدة تتراوح بين ٣ و٥ سنوات»، كما يقول شعيب، مشيرا إلى أن ترشيد الاستهلاك سيساهم فى حل جزء من الأزمة، «توفير أى طن من المواد البترولية التى نستوردها الدولة، سيساهم فى الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبى لدى البنك المركزى، كما أن توفير أى طن مواد بترولية منتجة محليا يوفر أموالا للخزانة العامة يمكن توجيهها إلى قطاع الصحة والتعليم والمواصلات العامة»، تبعا لشعيب.

## فرصة للتخلص من الدعم

وكانت الحكومة قد قامت خلال يوليو الماضى، برفع أسعار المواد البترولية، بالإضافة إلى الإعلان عن خطة لهيكلة دعم الكهرباء من خلال رفع أسعارها على مدى خمس سنوات، «خلال تلك الفترة كان سعر برميل البترول يتراوح بين ١١٠ و١٢٠ دولارا للبرميل، فى حين أن قيمة الدعم المخصص للمواد البترولية يتجاوز الـ١٠٠ مليار جنيه، ومع انخفاض أسعار البترول بنحو ٤٥٪، أصبحت أسعار البترول مقاربة لأسعار المواد البترولية فى السوق المحلية»، وفقا لشعيب، مشيرا إلى أن تراجع أسعار البترول العالمية تتيح للحكومة «فرصة من السماء» للإسراع فى انهاء دعم المواد البترولية بشكل كامل، من خلال تعديل أسعار المواد البترولية فى السوق المحلية.

فعلى سبيل المثال، وفقا لشعيب، مع تقارب أسعار المازوت العالمية من سعره المدعوم فى السوق المحلية، «يمكن للدولة أن تتخلى الدول عن تزويد المصانع بالطاقة والسماح لشركات التسويق باستيراد المازوت وتوفيره للقطاع الصناعى، على أن تحصل (الدولة) رسوم استخدام شركات التسويق للموانئ الحكومية، ورسوم استخدام شبكة نقل المازوت، وهو ما يساهم فى انهاء دعم المازوت فى الموازنة، بل وتحقيق إيرادات للحكومة».

وعن البنزين، يقول شعيب، إنه مع تراجع الأسعار العالمية للبترول، على الحكومة خفض سعر بنزين ٩٥ ليتوافب مع الأسعار العالمية ليصبح فى حدود ٣,٧٥ جنيه للتر، بالإضافة رفع أسعار بنزين ٩٢ إلى ٣ جنيهات أو ٣,٢٥ جنيه للتر، وهو ما يجعل التوعين غير مدعمان ويتواكبان مع الأسعار العالمية، «أما بنزين ٨٠ فاقترح صرف كميات محددة منه عبر الكارت الذكى، ومن يستخدم كميات أكثر يحصل عليه بالسعر الحر، وبهذه الخطة تتنهى الحكومة من فاتورة دعم المواد البترولية»، تبعا لشعيب.

وحول دعم الكهرباء، يشير شعيب إلى أن خطة الحكومة لرفع أسعار الكهرباء، تضمنت بندا غير موفق من وجهة نظره، «وهو تحديد سعر المواد البترولية التى تدخل فى عملية إنتاج الكهرباء الحكومية بنحو ٣ دولارات للمليون وحدة حرارية، وهو ما يصعب المنافسة على شركات القطاع الخاص التى ترغب فى الاستثمار بمجال إنتاج الكهرباء وتحصل على المليون وحدة حرارية بأسعار اكثر بكثير من ٣ دولارات»، واقترح أن تتخلى الحكومة نهائيا عن توفير الكهرباء للقطاع الصناعى مع السماح له بالتعاقد مع الشركات الاستثمارية، على أن تقوم شركة الكهرباء الحكومية بالاستثمار فى تطوير شبكتها لتوفير الكهرباء للقطاع المنزلى فقط.

وفى حالة رغبة الحكومة بالاستمرار فى توريد الكهرباء، يرى شعيب، أنه من الممكن أن تشترى الحكومة الكهرباء المنتجة من قبل القطاع الخاص بسعر يتفق عليه الطرفان، على أن «تتفرغ للاستثمار فى الشبكة القومية لنقل الكهرباء والعمل على تخفيض الفاقد فى الشبكة»، كما يقول شعيب، مشيرا إلى أن هذه الخطوة ستسمح لرجال الأعمال بالاستثمار فى محطات كهرباء بتكنولوجيا الفحم النظيف، والطاقة الشمسية.

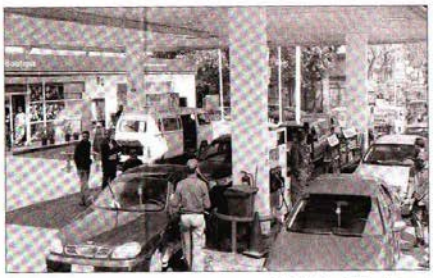

شعيب يطالب بهيكلة دعم المواد البترولية

تصوير - مجدى إبراهيم

وبحسب رئيس إيجاس السابق، فإن الحكومة تستطيع تحديد مستحقى الدعم من خلال استخدام الرقم القومى واستهلاك الكهرباء، «استهلاك الكهرباء يحدد مستوى المعيشة للمواطن ومستوى الدخل»، وفقا لشعيب الذى يطمح إلى توجيه الدعم نقديا لمستحقيه فى نهاية المطاف.

## السماح للشركاء ببيع الغاز فى السوق

ويرى رئيس إيجاس السابق، أن خطوة وزارة البترول والثروة المعدنية لإعادة تسعير الغاز الطبيعى للشركاء الأجانب، ستساهم فى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية بالقطاع خلال الفترة المقبلة، ما يؤدى إلى زيادة الإنتاج المحلى من الغاز الطبيعى وخام النفط، «ومصلحة مصر فى زيادة الإنتاج».

ويتأثر تسعير الغاز الطبيعى للشركاء الأجانب، بعاملين وفقا لشعيب، أولهما سداد مستحقات الشركاء الأجانب، بالإضافة إلى قيمة الدولار مقابل الجنيه المصرى، ويوضح «تأخر السداد وانخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار يساهمان فى تراجع العائد الذى تحدد الشركات حجم استثماراتها على أساسه»، مشيرا إلى أن تأخر سداد مستحقات الشركاء الأجانب خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى سداد جزء منها بالجنيه المصرى الذى انخفض بنحو ٨٪، ساهما فى تراجع عائد الاستثمار للشركات الأجنبية.

وكانت وزارة البترول والثروة المعدنية قد سددت خلال العام الماضى، دفعتين من مستحقات شركات البترول الأجنبية، بقيمة تصل إلى ٣,٥ مليار دولار، حيث سددت خلال اكتوبر الماضى دفعة بقيمة ١,٤ مليار دولار، كما سددت فى نهاية ديسمبر الماضى، الدفعة الثانية بقيمة ٢,١ مليار دولار، لتنخفض مستحقات الشركاء المتراكمة إلى ٢,١ مليار دولار بنهاية العام الماضى.

ويشير شعيب، إلى أن مزايدة الشركة القابضة للغازات للبحث والتنقيب عن الغاز فى عام ٢٠١٢، كانت تتضمن منح الشريك الأجنبى الحق ببيع حصته من الغاز للشركة القابضة، أو بيعه فى السوق المحلية، أو تصديره إلى الخارج وذلك من خلال محطات الإسالة الموجودة حاليا.

وبحسب رئيس إيجاس السابق، فإن خطوة الحكومة بإنشاء جهاز قومى لتنظيم شئون الغاز، سيساهم فى السماح للشركات الأجنبية العاملة فى مجال استخراج الغاز الطبيعى، ببيع حصتها من الإنتاج المحلى فى السوق، على أن يقوم الجهاز بمراقبة وتنظيم حركة تجارة الغاز فى السوق المحلية، «وهو ما يجعل الدولة تتقاسم آليات تحديد سعر الغاز مع الشركاء، فى السوق فى حالة رغبة تلك الشركات رفع الأسعار، وفقا لشعيب، مضيفا أن الآلية ستوفر موارد مالية جديدة للدولة عبر تحصيل رسوم نقل الغاز عبر شبكاتها من المستثمرين الأجانب.

وقد أصدر وزير البترول والثروة المعدنية شريف إسماعيل، خلال الشهر الماضى، قرارا بإنشاء إدارة جديدة فى (إيجاس) تتولى تنظيم أنشطة الغاز الطبيعى لحين إنشاء الجهاز المنظم لمرفق الغاز خلال ٦ أشهر، وتهدف إلى إتاحة السوق المحلية للمنتجين والمستهلكين لبيع وشراء الغاز مباشرة باستخدام تسهيلات الغاز المتاحة من خلال فتات نقل محددة، مما يسمح للشركات الأجنبية بيع حصتها من الغاز الطبيعى إلى شركات القطاع الخاص.

ويرى محمد شعيب، أن مصر تحتاج إلى وضع رؤية حتى عام ٢٠٣٠، «على أن تقوم بتعديل تلك الرؤية فى عام ٢٠٢٠، لتصبح حتى عام ٢٠٥٠»، مشيرا إلى أن هذه الرؤية يجب أن يتفق عليها الإعلام والشعب والخبراء، ويتم إقرارها من مجلس الشعب، شرط «ألا تتغير هذه الرؤية بتغيير أشخاص الحكومات، ولكن تتغير مع ظروف واحتياجات الدولة»، على حد قول رئيس إيجاس السابق، مضيفا أن على الحكومة الالتزام بتقديم تقرير أمام مجلس الشعب لمتابعة تنفيذ تلك الرؤية ومحاسبة المقصرين، «بكده سنضمن حياة كريمة للأجيال القادمة»، على حد تعبير شعيب.

## قمة شرم الشيخ

وعن قمة دعم الاقتصاد المصرى وتنمية المستقبل بشرم الشيخ، يقول شعيب، «هذه القمة تعد بذرة وضعت فى تربة، ومسئولية الحكومة والشعب تكمن فى جعل هذه التربة صالحة لتنمية هذه البذرة».